

# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local



م. احمد الشريع

## الشرية: نتائج تقييم نواب الدائرة الخامسة السابقين تصدر خلال الأيام المقبلة

في الاقرب وتقترب بمرور المزيد من الوقت. وذكر رئيس اللجنة البيئية التطوعية أن اللجنة ستصدر خلال الأيام القليلة المقبلة نتائج تقييم نواب المجلس السابق وفق المعايير المتفق عليها في العهد والميثاق الموقع عليه في العام 2009 وكذلك بعض الاحداث والانشطة المشهودة بخصوص الكارثة البيئية في أم الهيمان.

وختم الشريعة تصريحه بأن هذه الأيام ستكشف حقيقة انسانية مطالبنا العادلة بعكس ما صرح به بعض المدلسين من النواب السابقين بأن قضية الكارثة البيئية في أم الهيمان هي قضية للتكسب الانتخابي لترد عليهم بأنها قضية انسانية حقيقية تهربوا منها باختلافهم اعدارا واهية زينتها لهم انفسهم التي قبضت على مصالحها الخاصة وتناست مصلحة الأمة.

● محمد راتب

صرح رئيس اللجنة البيئية التطوعية في ضاحية علي صباح السالم م. احمد الشريعة برسالة خاصة الى احرار الدائرة الخامسة خصوصا وعموما احرار الشعب الكويتي في مختلف الدوائر، مشيرا الى ان يوم الاختبار الحقيقي قد دنا واقترب باقتراب يوم الاقتراع في فبراير المقبل لكي نختار في هذا اليوم المشهود من يمثلنا وليس من يمثل علينا بوعوده المخملة وبرعوده الصوتية ونحن مع الأسف كلنا كنا شركاء جريمة التخلف التخوي في بلدي بلد الخير والعتاء. وتمنى الشريعة من احرار الخامسة خصوصا الوقوف مع اهلهم في أم الهيمان والوقوف في وجه المتخالفين من النواب في الدائرة والمطالبة بتغيرهم واختيار دماء جديدة تصلح لأن تقود العمل التشريعي في الدولة لكي يتمكنوا من انقاذ 45 الف روح ممن يسكنون هذه الضاحية السكنية من كارثة صحية وانسانية نراها تلوح

الأمة 2012 سعيا لبناء رؤية لـ «الكويت.. من جديد» في مرحلة بالغة الدقة.

«الكويت.. من جديد» تقوم على مرجعية الدستور والقيم الإسلامية وأصالة الإنسان في بناء الدولة المدنية والمجتمع الحديث.

«الكويت.. من جديد» لا تعني إعادة تكرار وإنتاج ذات الشعارات القديمة، بل هي اعتراف بتحديات الإنسان والمجتمع، واستجابة حقيقية ومخلصة لتطلعات المواطن الجديدة، والتي تتجلى يوما بعد يوم من خلال الحراك الشبابي في ساحات الإرادة والتغيير والمنسجمة مع المطالبات الإصلاحية بالإطار السلمي.

«الكويت.. من جديد» تتطلب تضامنا جميع الطاقات الوطنية المخلصة ومشاركة جميع مكونات المجتمع دون تمييز بين فئة أو أخرى أو ممارسة إقصاء الرأي المخالف تحت أي مسوغ أو مبرر فقوي، طائفي، عرقي.

إن عملية بناء «الكويت.. من جديد» لا تكون فاعلة إلا عبر مراجعة جادة وشاملة لأركان الحياة السياسية من: تراجع للممارسة الديمقراطية، والتضييق على الحريات، وانتهاك القانون، وتغييب مفهوم المواطنة.. إن مطلب المراجعة الشاملة كمقدمة للإصلاح السياسي تعني «مساءلة الذات» و«نقد الممارسة» وبذات الوقت «بناء خيارات جديدة» بدلا من الإلقاء التهم على أي ركن في الحياة السياسية.

وقال: «إننا نتطلع اليوم لاستعادة تلك المكانة الريادية لبلدنا الحبيب الكويت، وذلك النموذج الذي طالما افتخر به أبناء وطننا الغالي وما زالوا. فطموحات أهل الكويت تكاد يعجزها تلامس سماء الوطن، وإصرارهم على البذل والعتاء مستمر باستمرار معانقة أمواج الخليج لرمال أرضهم الطيبة، وإيمانهم الراسخ بحضهم على بناء «الكويت.. من جديد».

## علي جمال: المزاجية الحكومية في تطبيق القانون تضعف من هبة دولة المؤسسات



د. علي جمال

قال مرشح الدائرة الأولى د. علي جمال إن كل ما تم تداوله بخصوص الانتخابات الفرعية أو التشاويرات هو بمثابة طعنة في خاصرة الدستور من أناس طالما تغنوا بتطبيق القانون. وأضاف أنه لا يمكن تشبيه هذا الأسلوب بطريقة اختيار بعض القوى السياسية للمرشحين، حيث أن فكرة تصويت مجموعة بعينها لعدد من المرشحين، وفرز تلك الأصوات، وبعد ذلك إعلان النتيجة هو بمثابة انتخابات أولية مجرمة قانونيا، كونها ترجح كفة مرشح على آخر، وتنتهك مبدأ تكافؤ الفرص مع باقي المرشحين في الدائرة الانتخابية.

كما أكد د. جمال أن تعامل السلطات السلبية مع الفرعيات والترهل الحكومي في تطبيق القانون يضعف من هبة دولة المؤسسات، ويثير تساؤلات ومخاوف كثيرة حول جدية الحكومة ورغبتها في تصحيح خلل دام لسنوات، مما أدى إلى زعزعة ثقة المجتمع بهيبة القانون.

ركان البرنامج الانتخابي..

تعزيز الحرية العامة والديموقراطية:

● العمل على تفعيل وإقرار القوانين الكفيلة بتعزيز قيم الحريات العامة والديموقراطية على مستوى الفرد والجماعة (حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والمشاركة السياسية).

● السعي لتوفير مناخ تنمو فيه الديموقراطية كسلوك قانوني ناظم لعلاقات الأفراد والمكونات الاجتماعية.

الدستور والقانون ركيزتا المجتمع والدولة:

● التأكيد على مكانة الدستور في المجتمع والدولة وتفعيل المواد المتعلقة وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.

● الدخول لـ «طور دستوري جديد» لا يكون إلا وفق مناخ سياسي ديموقراطي سليم يعزز من حرية ودور المواطن مقابل السلطة، ويلزم السلطة بأدوارها التنفذية.

● تبني مشروع قانون مخصصة القضاء بما يكفل تحقيق العدالة التامة للأفراد ويؤكد نزاهة القضاء.

العدالة أساس تماسك المجتمع:

● تعزيز مبدأ المساواة بين المواطنين وإسقاط جميع أشكال التمييز التي من شأنها خلق فئات منقوصة المواطنة.

● العمل على وضع آلية تشريعية ورقابية تنظم تولي المناصب القيادية وفق معيار الكفاءة.

● تمكين المرأة الكويتية من حقوقها المسلووية (الرعاية السكنية، حقوق أبناء الكويتيات).

● تبني تشريع مراجعة سلم الرواتب بشكل دوري كل 4 سنوات، وتحديد الحد الأدنى للرواتب تبعاً للدرجة الوظيفية والعلمية.

● وضع رؤية جادة وحقيقية تهدف إلى مساءلة ومحاسبة من قبل أبناء الدائرة للنواب الذين يمثلونهم في مجلس الأمة.

● السعي لجعل مؤسسات المجتمع المدني شريكا حقيقيا في عملية البناء التشريعي والإصلاح السياسي.

العمل البرلماني والسياسي:

● تبني مشروع قانون للعمل السياسي وفق آلية تنظم الرقابة القانونية والمالية على التجمعات السياسية بالإضافة إلى محاسبة أي خطاب يهدد بناء وحدة المجتمع الكويتي (الأحزاب السياسية).

● تطوير آليات عملية لإعداد وتنظيم أولويات عمل أعضاء مجلس الأمة لكل فصل تشريعي.

● تبني مشروع الأمانة المالية لأعضاء مجلس الأمة وأقاربهم من الدرجة الأولى.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة في الرقابة المالية على المؤسسات الحكومية.

● إعادة تأسيس مكانة الدولة في إدارة التنمية الاقتصادية، من خلال موازنة الأدوار بين دور القطاع الخاص والعام.

● تشجيع الشباب على المبادرات والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تمويل وتطوير تلك المبادرات.

الرؤية والبرنامج الانتخابي

«الكويت.. من جديد» انطلقا من «المسؤولية» الوطنية، و«الواجب» الدستوري والأخلاقي، ووفاء لمسيرة بناء الدولة الحديثة التي خط حروفها الأولى الأجداد والآباء المؤسسون بأمالهم وآهاتهم، يأتي قرار الترشح لانتخابات مجلس

تشريع قانون بتأسيس هيئة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.

● إصلاح النظام الانتخابي وصولاً إلى الدائرة الواحدة.

التنمية والريادة:

● التشجيع على إنشاء مراكز دراسات متخصصة تهدف لتطوير العمل السياسي ورصد تحولات واحتياجات المجتمع الكويتي.

● وضع رؤية شاملة للتنمية تحت مسمى «رؤية الكويت الوطنية» بهدف تحويل الكويت إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية).

● الاستثمار في الطاقات البشرية من خلال التعليم العالي الجودة في جميع المراحل التعليمية.



مزود بجهاز ملاحة

## أيضا حلّ يكون.. يفرض هيئته!

# الآن 4x4 بسعر 4x2

مواصفات أمان لا مثيل لها



خدمة المساعدة على الطريق 24 / 7



اقتصادية في استهلاك الوقود



كفالة 3 سنوات / 100,000 كم

